السياسات الحكومية تجاه ظاهرة العمالة الاجنبية في العراق

Government policies towards the phenomenon of foreign labor in Iraq

م.م سعد ماجد عبد الحسين جبار

Saad maged abed al huseein

كلية التربية/ الجامعة العراقية

Saad.m.abdulhussein@alirqia.edu.iq

الملخص

اصبحت العمالة الوافدة ظاهرة مصاحبة لحالة التطور التي يمر بها المجتمع العراقي ومحط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة في اعداد العاملين الاجانب الوافدين الى العراق واستحواذهم على بعض من فرص العمل المتوفرة لا سيما بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ في البلد والذي شهد تغيير لنظام الحكم وتحول اقتصاده ذات التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر) الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي الذي يعده جزءاًمن المنظومة الدولية وتماشياً مع توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون اية عراقيل، الامر الذي ادى الى فتح مجال واسع للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز في الموارد البشرية ، ونظراً للزيادة المطردة لوجود العمالة الوافدة الى العراق بشكل عام وانعكاساتها على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك لابد من الاتجاه الى اتباع خطط وسياسات لتنظيم هذه الظاهرة والحد من مخاطرها.

الكلمات المفتاحية : السياسة, الحكومة, العمالة, الأجنبية, العراق

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد ٨

Abstract

Expatriate workers have become a phenomenon accompanying the state of development that Iraqi society is going through and a focus of attention A number of concerned parties, including the Iraqi worker specifically due to the increase in the number of workers

Foreigners coming to Iraq and their acquisition of some of the available job opportunities, especially after The radical transformations that occurred as a result of changing the political system after 2003 In the country that witnessed

A change in the system of government and the transformation of its centrally planned (totalitarian) economy into a (free) market economy, which facilitated the process of bringing in foreign workers as a result of its openness to the outside world, which it considers a part

From the international system and in line with the trends of globalization and the World Trade Organization calling for facilitation Free movement of labor across borders without any obstacles, which opened up a wide scope For expatriate labor to meet development requirements and cover the deficit in human resources, given Due to the steady increase in the presence of expatriate workers in Iraq in general and its repercussions on security aspects

Economic and social, therefore it is necessary to adopt plans and policies to regulate this phenomenon And reduce its risks.

Key word: Politics, government, foreign labour, Iraq .

المقدمة

منذ بداية تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ ولغايه الان احتضن العراق العديد والكثير من الوافدين ومن جنسيات مختلفة ومتعددة منها الفلسطينيون والمصريون والسوريون والسودانيون والموريتانيون وحاليا يتواجد عمال من جنسيات مختلفة الأسيوية منها مثلا باكستان ،بنغلاديش ،الفلبين.

لكن زيادة الطفرة العمالية في الدولة العراقية قد ابتدأت منذ عقد الستينات والسبعينات والثمانينات ابان حقبه الحرب العراقية الإيرانية ،حيث وفد الى العراق بحدود اربعه ملايين عامل مصري وكذلك وفد بحدود ثلاثة مليون عامل سوداني هذا وقد اجازت الحكومة العراقية في وقتها التسهيلات القانونية والاقتصادية لهم , الا انه بعد حرب الخليج الثانية واجتياح العراق للكويت في اب/ ١٩٩٠ غادر معظمهم العراق والعودة الى بلدانهم الاصلية.

أن العراق بعد ٢٠٠٣ لايزال يمتلك مجموعة من العوامل الاقتصادية الجاذبة للعمالة الوافدة وأن لهذه العمالة العديد من الانعكاسات سواء كانت ايجابية أم سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالتشغيل، البطالة، الناتج المحلي الاجمالي. وحسن إدارة هذه التأثيرات على ان تؤدي بنتائج ايجابية للعمالة الوافدة على التنمية الاقتصادية

اهمية البحث

بعد احداث ٢٠٠٣وفتح الحدود والظروف السياسية والأمنية وتدهور الوضع الامني للعراق بدأت العمالة الأجنبية تتوافد الى العراق وبالذات من دول كالهند وبنغلاديش وباكستان والفلبين والدول الأسيوية الاخرى وان اغلبهم قد دخلوا بصور غير شرعيه وقانونيه الى البلد ويشهد العراق تزايدا ملحوظا في اعداد العمالة الأجنبية الوافدة وقد بات العراق من البلدان الجاذبة لهم وبالمقابل يشهد البلد وخاصه بين فئة الشباب الذين يمثلون مانسبته ٦٠-٦٥-%من اعداد السكان فيه ويعتبر من البلدان النشطة اقتصاديا ومن البلدان التي تتمتع بان الغالبية العظمى من سكانه هم من الشباب من البطالة والفقر في المستوى المعيشي.

اهداف البحث

هدف البحث إلى معرفة على أهم الأسباب التي ساعدت على أنتشار العمالة الوافدة في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، وان مشكلة البحث تمثلت في معرفة أهم أسباب حركة العمالة الوافدة وكيف تؤثر هذه العمالة على النشاط الاقتصادي، وتمثلت فرضية البحث في ان للعمالة

الوافدة تأثيرات سواء كانت ايجابية أم سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالتشغيل، البطالة، الناتج المحلي الاجمالي، وتحدد البحث مكانياً في العراق بعد ٢٠٠٣.

اشكالية البحث

على الرغم من أهمية العمالة الوافدة في تطور الاقتصاد، ولاسيما في ظل التنمية التي يشهدها المجتمع، لذلك أصبح من الضروري دراسة:

١) ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى حركة العمالة الوافدة؟

٢) كيف تؤثر هذه العمالة الوافدة على النشاط الاقتصادي؟

٣) ما الاجراءات التي تفعل الانعكاسات الايجابية للعمالة الوافدة في النشاط والتنمية الاقتصادية؟

٤) ما التأثيرات الاقتصادية المترتبة على وجود العمالة الوافدة في العراق؟

٥) ما مستقبل العمالة الوافدة في العراق؟

فرضية البحث

أصبحت ظاهرة العمالة الاجنبية الوافدة إلى المجتمع العراقي ظاهرة مصاحبة لحالة التطور الاقتصادي الذي يمر بها البلاد، ولاسيما بعد التحولات التي حصلت نتيجة لتغيير النظام السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣،،،وما صاحب ذلك من مرحلة الانفتاح على جميع الاصعدة "الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال واسعاً للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز في الموارد البشرية".

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الطريقة الوصفية.

هيكلية البحث

المبحث الاول : مفهوم العمالة الوافد ومظاهرها في العراق

المبحث الثاني: شروط واجراءات استقدام العمالة الوافدة

المبحث الثالث : الانعكاسات الاقتصادية لانتشار العمالة الوافدة في العراق

المبحث الاول : مفهوم العمالة الوافد ومظاهرها في العراق

العمالة الوافدة تتعلق بالأفراد الذين يقدمون من دول أخر ويستقرون استقراراً دائماً أو مؤقتاً في دولة ما غير دولهم الأم([١]) وقد عرفت العمالة الوافدة على أنها "الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية لغرض العمل، وذلك عبر منافذ الدولة الجوية والبرية والبحرية" ([٢]) وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠العامل المهاجر بأنه: الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها **المادة ١/٢** من تعريف اتفاقية الأمم المتحدة سالفة الذكر يتضح بأن_العمالة الوافدة يمكن إن تسمى بهذه التسمية أو بالعمالة_المهاجرة ومفهوم العمالة المهاجرة يُقصد به جميع الأفراد الذين يعيشون في دول غير مكان ولادتهم([٣])

في الواقع نلاحظ إن العمالة الوافدة تنقسم إلى قسمين_رئيسيين وهما العمالة العربية والعمالة الأجنبية، وتتألف_العمالة العربية من معظم الدول العربية كمصر والسودان ولبنان وبلاد الشام والمغرب العربي، في حين تتألف العمالة الأجنبية من خليط هائل من الآسيويين والافريقيين والأوربيين والأمريكيين، وتشكل العمالة الأسيوية تكتلات_بشرية كبيرة، لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية محسوبة على المجتمع العراقي([٤])

[١]) جمال السلمان، واخرون، مفهوم وحقوق الاملاء الوافدة المترابطة الموقوتة في دوال مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ضوء التطويرات الشرعية والتنفيذية" سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، المكتب التنفيذي للمجلس وزراء العمل ومجموعة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الدول، العدد ٦٤، الطبعة الأولى، مملكة البحرين، ٢٠١١, ص١١

[٢]) بسمة الرحمن عودة الصباح "العمالة الوافدة في العراق: الاسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية" مجلة أوروك، المجلد ٨، العدد ٣، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٥, ص٦٣١

[٣]) محمد ديتو، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دوال مجلس التعاون الخليج, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بيروت، ٢٠٠٦, ص ١١

[٤]) باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضية الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، المركز العربي للدراسات والبحوث ودراسات السياسات، العدد ٣، ٢٠١٣, ص٢٢

مما تقدم نلاحظ بأن العمالة الوافدة تأتي من مختلف الدول ومعظمهم من شبه القارة الهندية كالهند وباكستان وبنغلادش، فضلاً عن مختلف الدول العربية وبلاد العالم الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا وغيرها من دول العالم.

منه "العامل الاجنبي" بأنه (كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية يعمل أو يرغب في العمل في العراق بصفة عامل) وتطرق ايضاً إلى الاحكام الخاصة بتنظيم عمل الاجانب في الفصل الخامس منه في المواد (٣٦-٣٠)

لسنة ٢٠١٥،_٣٠ غالباً ما نلاحظ بأن اغلب العمالة الوافدة تكون من جنس الذكور علاوة على توافد إعداد من الإناث للعمل لاسيما في المجال الصحي، وبعض المجالات التي تتلاءم أكثر مع الطابع النسوي ([1]) كل مجموعة من العمالة الوافدة سواء كانت عربية أم أجنبية عن غيرها من مجموعات العمالة الوافدة الأخرى ثقافياً واجتماعياً ولغة ودينا.

يتضح مما تقدم أن العمالة الوافدة: تشمل الأفراد الذين يدخلون العراق ذكوراً كانوا أم اناثاً بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعاً أو غير مشروع وفقاً لقانون الإقامة. منذ ابجديات تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ م اهتم العراق بالكثير من العمال الوافدين إليه، وقد كان معظم هؤلاء العمال من جنسيات مختلفة عربية كالعمال الفلسطينيين والسوريين والمصريين والسودانيين، اذ وفد معظمهم للاستقرار والعمل وحصل بعضهم على الجنسية العراقية فيما بعد، لكن الطفرة الاقتصادية التي عرفها العراق نهاية فترة الستينات وبداية السبعينات من العقد الماضي والتي جعلت من الدولة العراقية مقصداً للكثير من العمال والفلاحين الذين بدأوا بالتوافد اليه، وبالاخص دولتي مصر والسودان، حيث امتلأت المصانع والمعامل بمختلف صنوفها والورش والمزارع بالعمال الوافدين، وبدأت العمالة العربية الوافدة بالانتشار باشبه بما يسمى ب "سوق الأعمال البسيطة"، حيث كان معظمهم عمال بناء ومزارعين وبعضهم عمل في مهن حكومية، وقد سهلت

[1]) لبنى عبد الله القاضي، أثر الأعمال الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض، الرياض, ١٩٩٠, ص٣٨

الحكومات العراقية السابقة قبل ٢٠٠٣هذا الأمر ومنحت أصحاب الجنسيات العربية حق الإقامة والعمل في البلاد دون أي قيود ، حتى وصل عدد المصريين العاملين والمقيمين في العراق قبل احتلال الكويت إلى أكثر من أربعة ملايين، فيما بلغت أعداد السودانيين نحو ثلاثة ملايين شخص، ثم استقطبت سوق العمل جنسيات أخرى كالبنغلاديشيين والهنود وغيرهم، إلا أن اندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ وما خلفته من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في التسعينات الامر الذي دفع اغلبية العمالة الاجنبية للمغادرة إلى دول أخرى أو العودة إلى دولهم الأصلية، وفضل بعضهم البقاء على الرغم من صعوبة الظروف أيام الحصار([١]) وقد استقبلت اسواق العمل العراقية في السنوات الأخيرة العديد من الجنسيات المختلفة معظمهم جنسيات غير عربية، حيث أصبحت العديد من المراكز التجارية والمطاعم ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات في المناطق السكنية تقوم بتوظيف العمالة الوافدة وأغلب هذه العمالة من دولة بنغلادش، وأعدادهم تتزايد باستمرار بسبب إقبال أصحاب العمل على التعاقد معهم لبساطتهم والتزامهم وانضباطهم الشديد، وانخفاض أجورهم. وكانت نسبة البطالة في العراق بين الشباب قد ارتفعت إلى ما يقارب (٤٠٪) في عام ٢٠١٦على وفق تقديرات "صندوق النقد الدولي"، بعد أن كانت ( )١٣,٨%في عام ٢٠١٥بسبب تداعيات الحرب وتفاقم أعداد النازحين، والأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، وقلة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في العراق، وعدم استطاعة الحكومة على استيعاب المزيد من الشباب في وظائفها وهو ما يجعل قدوم عمالة أجنبية يؤثر بشكل سلبي على سوق العمل المحلية، ويزيد من صعوبة الحصول على، عمل للشباب العراقي. وقد بدأت تنتشر مؤخراً مكاتب كثيرة لتشغيل العمالة الأجنبية، بفعل زيادة الطلب عليهم من قبل المراكز التجارية و الاسواق ومحلات بيع المأكولات فضلاً عن ان الأسر الغنية والمتوسطة الدخل، تلجأ اليهم بهدف تأجير مربيات يرعين أطفالهن أثناء وجودهن في العمل او خارج المنزل، وكذلك بعض الأسر التي فيها رجال أو نساء كبار في السن ويحتاجون إلى مجالسة ومتابعة مستمرة

[١]) نبيل جعفر عبد الرضا , العمالة الأجنبية في العراق، متاح على الرابط الالكتروني: https://m.ahewar.org , اخر زيارة في ٢٠٢٥/١/١٥

وراعية صحية، إذ أن هناك إقبالاً كبيراً على التعاقد مع خادمات من الهند وبنغلادش والفلبين وإندونيسيا والنيبال وغيرها، ويتم انتقائهن بعد التأكد من مستويات النظافة والترتيب علاوة على التعليم أحياناً، فكثير من النساء يحرصن على أن تكون جليسة أطفالهن متعلمة تعليماً أولياً على الأقل، ثم يتم تدريبهن على الطبخ العراقي حتى يستطعن أن يغطين غياب النساء عن بيوتهن ([1]) .

المبحث الثاني: شروط واجراءات استقدام العمالة الوافدة

فرق المشرع العراقي بين الأجنبي من خارج العراق والمقيم فيه، فالأجنبي الموجود خارج العراق والذي يروم

العمل فيه، وضع المشرع شرطين لدخوله العراق وتشغيله فيه وهما:

أ- شرط الإجازة أو رخصة العمل: اكدت المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ حظر او منع الإدارات وأصحاب العمل من تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة كانت الا بشرط الحصول على إجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسوم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير.

ونصت المادة (٢٩) من القانون نفسه فقد نصت على الآتي: (يحظر على العامل الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل) ونصت التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨) لسنة "١٩٨٧فقد نصت أيضاً على شرط الإجازة لممارسة الأجنبي العمل في العراق في المادة (٣) منها، حيث نصت المادة (٣) من التعليمات المذكورة على الآتي":(لا يجوز لصاحب العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني تشغيل أي شخص أجنبي ما لم يكن قد حصل على إجازة العمل وفق للشروط والإجراءات المحددة بهذه التعليمات) من النص المتقدم ذكره يتضح بأن المشرع العراقي قد ذكر في قانون العمل النافذ وبشكل صريح شرط الإجازة أو الأذن الذي يحصل عليه العامل من الجهات المختصة بناءعلى إجراءات

[1]) نبيل جعفر عبد الرضا , العمالة الأجنبية في العراق مصدر سابق ذكره .

وشروط" محددة قانوناً، وقد فعل المشرع العراقي حسناً عندما اشترط حصول الأجنبي على إجازة عمل لضمان عدم تسلل ودخول إي شخص إلى الأراضي العراقية، فضلاً عن حماية الأمن الوطني من مخاطر العمالة الوافدة والمخالفة للشروط القانونية, وبالقراءة لقانون العمل والعمال السعودي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦م في المادة (٣) قد نص على الآتي: ((لا يجوز الاستقدام بقصد العمل إلا بعدموافقة الوزارة)) أي موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كما نصت المادة (١/ ٣٣ف) منه على الآتي: ((لا يجوز لغير السعودي أن يمارس عملاً، ولا يجوز أن يسمح له بمزاولته، إلا بعد الحصول على رخصة عمل من الوزارة وفق النموذج الذي تعده لهذا الغرض))

عند استقراء أصل النصوص متقدمة الذكر، يتضح أتفاق القانون العراقي مع القانون السعودي على شرط حصول العامل الوافد على إجازة أو رخصة عمل، لتمكنه من دخول الدولة والعمل فيها. وينصرف معنى الاجازة أو الترخيص إلى الإذن الذي يُمنح للأفراد من الجهات الإدارية المختصة للسماح لهم بالعمل بعد أن تتحقق من توافر الشروط القانونية اللازمة لذلك ([1]) أما فيما يخص منح الإجازة أو رخصة العمل فقد نص المشرع العراقي على شروط محددة ينبغي مراعاتها لمنح الاجازة أو الرخصة وهذه الشروط كالآتي المادة (٤) رقم لسنة ١٩٨٧ :

• مدى حاجة العراق إلى الأيدي العاملة الأجنبية على وفق ما يتطلبه الاقتصاد الوطني، ومتطلبات كل محافظة بعد التثبت من ذلك من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد وأقسام العمل في المحافظات.

• تأييد الدوائر الأمنية المختصة بعدم وجود مانع أمني من اشتغال الشخص الأجنبي، في العراق.

مما تقدم نلاحظ بأنه ولاعتبارات مختلفة قد يسمح أو لا يسمح لهم بالعمل حسب حاجة الاقتصاد الوطني للأيدي العاملة، وفي هذه الحالة يمكن للعامل الأجنبي العمل في أي قطاع آخر يحتاج إلى الأيدي العاملة الأجنبية بعد التأكد من عدم وجود من يستطيع القيام بالعمل المطلوب من

[1]) أسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني العمالة الوافدة إلى العراق. (دراسة المقرنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة بابل، المجلد, ٩، العدد ٣، السنة ٩، ٢٠١٧. ص٥٦٦

مواطني الدولة ([1])وعلى هذا كذلك نص قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦في المادة، (١٢اولاً) التي نصت على ما يأتي(: يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة) أي الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق.

ثانياً): منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق.

(ثالثاً): _ أ _عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء الاوامر الصادرة بأحكام قضائية ملزمة.

_ ب _تنحصر ملكية المشروع الاستثماري للمنفعة العامة كلاً أو جزء وبتعويض عادل.

(رابعاً): للعاملين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقاً للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى.

ب- دخول البلاد بطريقة مشروعة: فضلاً عن شرط الإجازة أو رخصة العمل يجب أن يكون دخول العامل الوافد بطريقة مشروعة وفقاً لقوانين ونظم الإقامة المنصوص عليها، وذلك بالحصول على موافقة السلطات المختصة للدخول إلى البلاد وإلى هذا،نص المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (١١٨)

لسنة ١٩٧٨على سمة الدخول في المادة (٦) منه إذ نصت هذه المادة على الآتي: (تحصل الموافقة على دخول الأجنبي أراضي الجمهورية العراقية عندما يؤشر في جواز سفره من القنصل العراقي أو من يقوم مقامه أو أي جهة ترعى مصالح الدولة العراقية في الخارج أو من يخوله الوزير)

[1]) غالب علي الداوودي، شرح قانون العمل وتعديله دراسة مقارنة مع ملحق بن النصوص و آخر التعديلات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٤, ص ٨٧

يتضح من نص المادة (٦) من قانون إقامة الأجانب العراقي المذكور سلفاً أن سمة الدخول أمر مهم لا بد من

تأشيره في جواز سفر العامل الوافد، وسمة الدخول هنا لا بد أن تكون لغرض العمل، وهذا ما أكد عليه المشرع السعودي في نظام الإقامة، إذ أكد على أن دخول الأجنبي وخروجه من البلاد يكون مشروعاً، أي إذا كان يحمل جواز سفر قانوني أو رخصة قدوم أي أن يكون هناك موافقة بدخول الأجنبي البلاد. وكذلك ما أكدت علية المادة الثانية من قانون دخول الأجانب في العراق حيث أكدت على ان كل أجنبي يريد الدخول إلى العراق أن يكون حائزاً على جواز سفر مؤشر بسمة الدخول إلى العراق من قبل قنصل عراقي أو من يخوله وزير الداخلية هذه السلطة. ونص المشرع العراقي على شروط محددة يجب توافرها للحصول على سمة الدخول إلى العراق وهذه الشروط تضمنتها المادة (٦) من قانون أقامه الأجانب العراقي رقم (١١٨السنة)١٩٧٨ومنها:

أ- أن يقدم إلى الممثلية العراقية في الخارج ما يثبت إمكانياته المالية للمعيشة خلال مدة بقائه في جمهورية

العراق.

ب- عدم وجود اشكال من دخوله أراضي جمهورية العراق قد يتعلق بالجانب لصحي أو الأمن الوطني أو قضية الآداب العامة أو الاقتصاد القومي.

ت- لا يجوز ان يكون متهماً أو محكوماً عليه خارج العراق بجريمة يجوز تسليمه من أجله الى السلطات الرسمية.

ث- ألا يكون قد صدر أمر بأبعاده من جمهورية العراق". وبهذا الشأن يقع على عاتق الجهات المختصة في الجوازات التأكد من تأشيرات الدخول والموافقة من الجهات المختصة وهذا ما يضمن عدم تسلل الأشخاص إلى الجمهورية العراقية بطريقة غير مشروعة. علاوة على ما تقدم،

نلاحظ أن المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب نص في المادة (٣) منه على شروط محددة لدخول الأجانب وخروجهم من العراق بصورة مشروعة وكالآتي: –

لا يجوز دخول الأجنبي الى أراضي الدولة العراقية أو الخروج منها إلا وفق الشروط الآتية:

أ– "أن يكون حاملاً جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطة مختصة في دولة أو أية سلطة أخرى معترف بها، أو أن يكون حاملاً وثيقة تقوم مقام الجواز صادرة من سلطة مختصة تخول حاملها حق العودة إلى الدولة الذي صدرت منه الوثيقة.

ب– أن يسلك في دخوله العراق أو خروجه منه إحدى الطرق المعينة في قانون جوازات السفر.

ت– أن يملأ ويوقع استمارة خبر الوصول التي يقرر شكلها الوزير.

ت– شروط أخرى: فضلاً عن الشروط التي أشرنا إليها فيما تقدم، تعمل العديد من الدول على تضمين قوانينها جملة من الشروط والضوابط الأخرى لإمكانية استقدام عمالة وافدة، وهذه الشروط تتمثل في الآتي: –

أ– عدم منافسة العامل الأجنبي للعامل الوطني، إذ لا يمكن استقدام عامل لشغل مهنة يمكن للعامل المواطن شغلها (المادة (١٥/٢رقم ٥١لسنة ١٤٢٦هجرية.) ونلاحظ بأن هذا الشرط له أهمية كبيرة إذ يهدف إلى حماية العمالة الوطنية من منافسة العمالة الوافدة.

ب– مراعاة قدرة العامل الوافد على ممارسة العمل وفق المعايير الوطنية إذ قد يكون العامل الوافد غير قادر على أداء العمل لسبب أو لأخر وإن كان قادراً عليه في دولته، لذا لابد من توافر ضوابط محددة في العامل الوافد وتتمثل هذه الضوابط بالآتي: –

• السن: إذ يعتبر عاملاً مهماً في تحديد مدى صلاحية العامل الوافد لأداء العمل، لذا نلاحظ أن قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥قد نص على الحد الأدنى لسن العامل العراقي في المادة ((/٨أولاً) منه والتي نصت على الآتي: ((الحد الأدنى لسن العمل في جمهورية العراق هو (١٥) خمسة عشر عاماً، أما القانون السعودي فقد عمل على وضع حد أدنى وحد أقصى

لسن العامل الوافد المطلوب استقدامه بأن لا يقل عن ٢١عاماً ولا يزيد عن ٦٠عاماً باستثناء العامل ذو الخبرة النادرة أو الكبيرة.

• يجب أن يكون العامل الوافد قد دخل الدولة بطريقة مشروعة وفقاً لقوانين وأنظمة الإقامة المعمول بها كما أشرنا لذلك فيما تقدم، ونرى بأن هذا الشرط بالغ الأهمية إذ قد يكون العامل الوافد مستوفياً الشروط كافة، إلا أنه لا يستطيع ممارسة العمل لتعلق الأمر بوضعه القانوني داخل الدولة ومشروعية إقامته.

وفيما يتعلق بإجراءات الحصول على رخصة أو إجازة العمل فقد أشار القانون إليها، إذ تبدأ الإجراءات بمرحلة تقديم طلب للحصول على إجازة أو رخصة العمل، وهي مرحلة تصنف خلالها الوثائق وفق الإجراءات التي نص عليها القانون مع الجهات المختصة، وقد أشترط القانون العراقي أن يقدم الطلب تحريرياً، وإلى ذلك نصت المادة (٦) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق" رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧على الآتي:

١.على الشخص الأجنبي الموجود خارج العراق والذي يريد مزاولة العمل في العراق أتباع الإجراءات الآتية لغرض الحصول على إجازة العمل:

أ- أن يتقدم بطلب تحريري إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن طريق الممثليات العراقية في الخارج أو وكيله الرسمي في العراق أو بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله نيابة عنه.

ب- الطلب التحريري يشمل جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقاً بالشهادات الدراسية والمستندات الرسمية لديه مع بيان اسمه وجنسيته ونوع العمل ومدة اقامته واسم صاحب العمل وعنوانه الكامل بالتفصيل. وبعد أن يصبح الطلب كاملاً تقوم الجهة المختصة وهي دائرة العمل في بغداد وأقسامها في المحافظات، بالتثبيت من الشروط القانونية وحصول الموافقة للعمل في العراق ومن ثم مفاتحة السلطات المختصة لمنح سمة الدخول للشخص الأجنبي، وعلى هذا الشخص عند دخوله العراق مراجعة دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد أو أقسامها في المحافظات خلال مدة (٧) أيام من تاريخ دخوله العراق لغرض التأشير، واستكمال إجراءات منح

الإجازة، حسب المادة (٨اولاً) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ هذا بالنسبة إلى إجراءات منح إجازة العمل للشخص الأجنبي الموجود خارج العراق.

أما الأجنبي الموجود داخل العراق والذي يريد العمل فيه فنلاحظ أن المادة (٦ثانياً/أ وب وج) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق تضمنت هذه الإجراءات وهي كالآتي:

أ- تقديم المتمسكات القانونية التي تثبت كون دخوله العراق وإقامته بصورة مشروعة.

ب- إن يتقدم بطلب تحريري إلى دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد أو أقسامها في المحافظات أو بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله.

ت- يجب أن يتضمن الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقاً بالشهادة والمستندات المتوفرة لديه مع تبيان نوع العمل ومدته وأسم صاحب العمل وعنوانه الكامل بالتفصيل. ووفقاً لما تقدم لا بد من النص في القانون على هيئة تختص بالتفتيش إذ لا بد أن تخضع مشاريع وأماكن العمالة الوافدة للرقابة لتأمين

توافر الشروط ونفاذ إحكام القانون ولاسيما القواعد المتعلقة باستقدام العمالة الوافدة ولهذا الأمر أبعاد ايجابية لاسيما ما يتعلق منها بالقضايا الأمنية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما الفرق التفتيشية في المحافظات وبغداد والتي ترصد خلال جولاتها التفتيشية لمواقع العمل المخالفات بخصوص، العمالة الوافدة (المادة١٥ف٦رقم ٥١لسنة ١٤٢٦هجرية)

ثانياً: أسباب انتشار الأيدي العاملة الوافدة أن من أهم الأسباب التي جعلت العراق بمؤسساته (الحكومية والأهلية) إلى استخدام الايدي الاجنبية هي كالآتي:

١.انخفاض أجور العمالة الاجنبية: يعد انخفاض أجور العمال الوافدين إلى العراق من أهم الأسباب التي دعت إلى استقدامهم وكذلك سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار ظاهرة البطالة في الدول المرسلة لهذه العمالة.

لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات، فلو كانت اجورهم عالية لتراجع الكثير من أصحاب العمل في استقدامهم ولاسيما في الاعمال التي يمكن ان نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات واقتصار الاستقدام على الاعمال والحرف الدقيقة التي يحتاجها الدولة ولا يوجد من يشغلها([1])

٢.عزوف الشباب عن العمل اليدوي والرغبة بأكمال الدراسة الجامعية: ان رفض الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني واندفاعهم إلى الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الوافدة الاجنبية فالشاب العراقي لا يتقبل أي عمل يعرض عليه. ولهذا السبب فقد شجع على استيراد العمالة الاجنبية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره وإدراكه للعمل.

٣.ارتفاع مستوى دخل الفرد: كان متوسط دخل الفرد في عهد النظام السابق لا يتجاوز الـ ٣٠٠٠دينار عراقي شهرياً (خلال مرحلة الحصار الاقتصادي) اي ما يعادل دولارين ونصف الدولار اما بعد احداث عام ٢٠٠٣ فقد قفز متوسط دخل الفرد إلى ١٢٠٠٠٠دينار عراقي شهرياً أي ما يعادل الـ ١٠٠٠دولار تقريباً. وبهذا أصبح متوسط دخل الفرد العراقي واحداً من أعلى متوسطات الدخول في العالم، لقد صاحب ارتفاع الدخول هذه تغييراً كبيراً في العادات الاستهلاكية المعاشية وأصبحت العائلة تستعين بخادمة اجنبية لتحل محل ربة البيت في تربية الاطفال وتدبير شؤون المنزل([2])

٤.دور المرأة في المجتمع العراقي : مما لاشك فيه ان دور المرأة بعد عام ٢٠٠٣اختلف كثيراً عن الفترة السابقة، اذ اصبح دورها في المجتمع يأخذ جانباً اخر في مجال الطموح المتزايد

[1]) بسمة الرحمن عودة الصباح "العمالة الوافدة في العراق: مصدر سابق ذكره. ص ٨
[2]) رشا ظافر محيي الدين، أثر علم الأعمال الأجنبية على العمل العراقي دراسة في ضوء القانون العراقي، مجلة جمعية تكريت لحقوق، السنة ٧، المجلد ٧، العدد ٢، الجزء ١، ٢٠٢٢, ص ٣٣٥

ودخولها في مجال التعليم ابتداء من الدراسة الابتدائية وصولاً إلى حصولها على الشهادة الجامعية، وبعد ذلك تمارس دورها الفعال في المجتمع

والحياة السياسية والمشاركات داخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فلم يعد لديها الوقت الكافي

لتقوم بأعمال المنزل وتربية الأطفال والتنظيف وغيرها فاعتمدت على المربيات الاجنبيات من الخارج

٥.التقليد والمحاكاة: ان ارتفاع المستوى المعاشي للأسرة العراقية وتحول اهتمامها من الاحتياجات الاساسية إلى الاحتياجات الكمالية، كل هذا أدى بها إلى محاولة تقليد ومحاكاة الاخرين في دول الجوار، ولاسيما الدول الخليجية في اعتمادها على مدبرات المنزل متناسياً الانعكاسات السلبية التي تلحق الاسرة جراء الاعتماد على مدبرات المنزل ([1])

٦.ان مطالبة العمال العراقيين بزيادة الاجور وبشكل مستمر بالإضافة إلى عدم انضباطهم بالعمل، من أهم الاسباب التي أدت إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة الاجنبية، وفي الغالب تكون هذه العمالة من الدول الاسيوية كالهند، سريلانكا، بنغلاديش، النيبال والفلبين علاوة على العمال المصريين والسوريين واللبنانيين وغيرهم، وقد ترتب عليها العديد من الانعكاسات السلبية وأبرزها الارتفاع في معدلات البطالة بين العمالة العراقية ولاسيما بين فئة الشباب.

٧.العمال الاجنبي الوافد يكون أكثر حرصاً على اتقان عمله بسبب حاجته المادية وكذلك تفرغه للعمل بشكل كامل دون أي انقطاع، وتمسكه بالعمل وادائه على أفضل صورة ممكنة والتمسك بعمله إلى أقصى درجة أكثر بكثير من العامل العراقي.

٨.إن العامل الاجنبي الوافد يستطيع العمل لساعات طويلة أطول بكثير من ساعات العمل التي يستطيع العامل العراقي العمل بها.

[1]) بسمة الرحمن عودة الصباح "العمالة الوافدة في العراق, مصدر سابق ذكره, ص٨

٩.عدم صياغة الموازنة بالشكل الصحيح لغرض التوسع في اقامة المشاريع الاستثمارية التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة أو عن طريق دعم القطاع الخاص وانشاء مؤسسات مختلطة من شأنها اتاحة الفرصة، للخريجين للعمل في هذه المؤسسات، ولعدم وجود مثل هذه المشاريع الاستثمارية والتوجهات من قبل الحكومة لجذب الخريجين والقضاء على مشكلة البطالة والتي تعد الاخيرة السبب الاساسي لهجرة الشباب الخريجين للبحث عن فرص عمل خارج أرض، الوطن([1])

المبحث الثالث : الانعكاسات الاقتصادية لانتشار العمالة الوافدة في العراق

مما لا شك فيه ان العمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق العديد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، وهذه العمالة تركت انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على واقع المجتمع العراقي، لذا يجب على أصحاب القرار القانوني والسياسي في العراق اتخاذ تدابير واجراءات من شأنها أن تؤثر على عملية تنظيم هذه العمالة ومحاولة الحدمن انعكاساتها السلبية على واقع العمالة المحلية.

الانعكاسات الايجابية للعمالة الوافدة على واقع العمل في العراق

أن للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق العديد من الانعكاسات الايجابية ولاسيما على واقع المجتمع والاقتصاد ومن أهم هذه الانعكاسات الآتي:

أ- بسبب كثرة التجارة الداخلية والخارجية فمن ناحية التجارة الداخلية يعمل العامل الأجنبي في بيع البضاعة وتحميل المنتوجات عبر المحافظات وبأقل التكاليف، وأيضاً الأمانة والاخلاص في العمل والسبب في ذلك يعود إلى حاجة العمال الأجانب للحصول على الأموال حتى ولو كانت قليلة لتحويلها إلى أهله في الدولة الذي يعيش فيه أصلاً. ومن ناحية التجارة الخارجية فإن إصرار العامل الأجنبي على العمل بإخلاص ولو كان بأقل الأثمان يؤدي إلى تشغيل المعامل والورش

[1]) كاملة عبد الواحد هادي، مستويات البطالة المرتفعة في الاقتصاد العراقي ودور الأعمال الأجنبية الرخوة, مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، تشرين الثاني ٢٠١٩, ص٢٠

التي تنتج البضائع المعدة للتصدير مما يعود بالمردود المادي الجيد وبأقل التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى التوسع في إنتاج أكثر مع انخفاض اجور العمال الاجانب بالتأكيد.

ب- للعمالة الاجنبية دور مهم في سد النقص ومعالجته الذي يمكن أن يوجد في الوظائف والأعمال التي يمتنع عنها المواطنون العراقيون القيام بهذه الاعمال، وما جانب اخر تساهم العمالة الاجنبية الوافدة في ارتفاع معدلات الربح للقطاع الخاص، وايضاً من ناحية أخرى أن جماعات العمالة الاجنبية تكتسب أجور اقل مقارنة بالاجور التي تتقاضاها العمالة الوطنية وفضلاً عن ذلك فإن العمالة الاجنبية بما تملكه من مهارات وخبرات توفر تكلفة التدريب والتأهيل بالنسبة للعمال الوطنيين.

ت- أن هذه العمالة الاجنبية توفر فرص عمل للعمالة الوطنية من خلال بعض قوانين العمل الذي تفرضه السلطات والمحاكم من اجراءات شديدة وصارمة لدخول العمال الاجانب، وذلك كله من أجل عدم الإضرار بالأمن والاقتصاد والمجتمع العراقي الداخلي، فعند دخول العمال الاجانب يجب أن يتم توفر شروط قانونية محددة في العامل الاجنبي الوافد، وفي حال تم التجاوز على هذه الشروط والاجراءات فسيعرض أصحاب المكاتب والشركات المستقدمين لهذه العمالة إلى المحاسبة والجزاء القانوني اللازم([1]).

ث- إن العامل الاجنبي بحكم وضعه المادي الصعب جدا وبعد المسافة الكبيرة التي قطعها من دولته للوصول إلى العراق يكون بالضرورة أكثر حرصاً على عمله ويعمل بأفضل طريقة لكسب رضا صاحب العمل حتى يمكنه من البقاء لمدة أطول في العمل بدلاً عن ترحيله. وبسبب مفاضلة العامل الأجنبي على العراقي لبساطته ولقلة تكاليفه وأيضاً كثرة ساعات العمل بالمقارنة مع العامل العراقي فلابد هنا من التأكيد على الحفاظ على الحقوق المالية للعمال الأجانب واسترجاعها من أصحاب العمل قبل ترحيلهم من العراق

[1]) رشا ظافر محيي الدين، أثر علم الأعمال الأجنبية على العمل العراقي دراسة في ضوء القانون العراقي, مصدر سابق ذكره, ص٣٣٣.

١٢.الانعكاسات السلبية للعمالة الوافدة على واقع العمل في العراق تنتج عن تزايد أعداد العمالة الوافدة والتي تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في السوق، مخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة مما تؤدي إلى التأثير على أمن واقتصاد المجتمع العراقي ومن أهم هذه المخاطر:

أ- بسبب تفضيل العمالة الوافدة على العمالة المحلية في سوق العمل العراقي مما سيؤدي بالتالي إلى تزايد مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب هذه المنافسة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الوظيفي، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة([١]) علاوة على الآثار الخطيرة على الأمن الوطني الاقتصادي التي تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة، فضلاً عن آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويمكن القول بأن التدفق المتزايد للعمالة الوافدة والاعتماد عليها يعد منافساً كبيراً للعمالة الوطنية العراقية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات البطالة إذ يعد الأمن الاقتصادي من أهم مؤشرات الأمن البشري، فالأمن الاقتصادي هو حجر الزاوية الأساس في استقرار المجتمع والحماية من الفقر والتهديدات الخطيرة المفاجئة([٢])

ب- أن توظيف العمالة الوافدة وبشكل متزايد على حساب العمالة المحلية سيؤدي إلى ارتفاع معدل الانفاق العام على الخدمات الطبية، السكنية والتعليمية، وكذلك خدمات المواصلات([٣])

ت- بعض هذه العمالة تدخل بطرق غير قانونية ولا تخضع للضوابط وبالتالي تؤثر هذه العمالة بشكل سلبي على المجتمع العراقي([٤])

ث- زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى، دولها، إذ تشكل هذه التحويلات المالية استنزافاً لموارد العراق وتسرب مخزون كبير من العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج، البلاد([١])

---

[١]) بنان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليج" (التحديات والحلول), المجلة الاقتصادية الخليجية، مركز لدراسات البصرة والخليج العربي،٢٠١٣ ,ص٢٤.

[٢]) أحمد مبارك سالم، كثافات الأعمال الوافدة في مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، مركز الخليج للتنمية السياسات، مملكة البحرين، ٢٠١٤ , ص ٩١

[٣]) حيدر الجراح العمالة الوافدة, إلى العراق واثارها الاقتصادية والاجتماعية ، متاح على الرابط الالكتروني، https://annabaa.org. اخر زيارة في ٢٠٢٥/١/١٠

[٤]) أحمد عباس عبدالله الدليمي، العمالة وتثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبيل معالجتها، مجلة اقتصادية الأعمال للأبحاث التطبيقية، مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، المجلد ٢, ٢٠٢١, ص ١٧

ويتضح من خلال حجم التحويلات النقدية بأنها تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات الكبيرة ذات آثار اقتصادية مدمرة بصورة مباشرة للاقتصاد العراقي، لما ،تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات دول أخرى،، وتعمل في نفس الوقت على دعم الاقتصاد في دول العمالة الوافدة.[٢]فضلاً عن تعزيز ميزان العملات الصعبة فأنها توفر مورداً اقتصادياً مهماً يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها، إذ أن العائد من عمل تلك العمالة يتم تحويله إلى الخارج الدول التي قدمت منها لاسيما إذا ما لاحظنا أن غالبية تلك العمالة تميل إلى الادخار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التحويلات النقدية، وهذا الأمر يؤدي إلى نقص الاحتياطي الأجنبي[٣]

ج- أعاقة برامج التنمية الموارد البشرية (تقع أهمية الموارد البشرية في المرتبة الاساسية على مستوى العالم" الدول النامية والمتقدمة" إذ تعتبر أهم عنصر من عناصر التنمية وتركز اهتمامها عن طريق اعداد برامج متطورة وشاملة على وفق معايير وأسس مدروسة تتضمن تنمية الموارد البشرية وقد لوحظ في نهاية القرن العشرين ازدياد الاهتمام بإدارة العنصر البشري وقد نقل هذا الاهتمام من الحكومة إلى دوائرها وقد تحول المفهوم إلى الاهتمام بإدارة الافراد المقصود بها ادارة الموارد البشرية والذي بدوره يهتم بالجانب الاداري والعلمي والسلوكي عن طريق الافادة العظمى من طاقات البشر ووضعها ضمن اطار منظم ومستقل[٤] بسبب تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق" العراق من هذه العمالة التي تحصل على أجور منخفضة

ح- بعض المهن التي تعمل بها العمالة الوافدة ولفترات طويلة من الزمن قد تؤدي بالعامل العراقي إلى ازدراء واحتقار بعض تلك الاعمال والمهن التي تعمل بها تلك العمالة والتي ارتبطت بشكل أو

---

[١]) عبد القادر إسحاق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي ومناسبات الموارد البشرية والوافرة لممثلتها الخليجية عربي الأكاديمية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩, ص ٢٢

[٢]) عبد القادر إسحاق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي مصدر سابق ذكره, ص ٢٠

[٣]) أحمد محمد أحمد مقبل و محمد عبدالله باناجه، العمالة اليمنية سوق خصاص واتجاهات الاعمال اليمنية في اليمن ,مجلة العلوم الإدارية، اليمن، العدد ١، السنة ١، ٢٠١٠. ص ١٤٧

[٤]) زينب كامل كاظم، إيمان حسين الفضلي، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق الولاء التنظيمي الدراسة الإستطلاعية لقسم التفتيش/ دائرة صحّة الرصافة، مجلة الرياضة للمال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠, ص ٧٨

بآخر بها خ- أن وجود العمالة الوافدة الاجنبية وبشكل متزايد يؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولة، لان هذه العمالة تحصل على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة بدون مقابل مالي أو بمقابل قليل جداً مما سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة معدلات الانفاق الحكومي العام وذلك لدعم تلك الخدمات التي تستهلكها العمالة الوافدة وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة([1])

الخاتمة

اصبحت العمالة الوافدة ظاهرة مصاحبة لحالة التطور التي يمر بها المجتمع العراقي ومحط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة في اعداد العاملين الاجانب الوافدين الى العراق واستحواذهم على بعض من فرص العمل المتوفرة لا سيما بعد التحولات الجذرية التي حصلت نتيجة تغيير النظام السياسي بعد عام 2003في البلد والذي شهد تغيير لنظام الحكم وتحول اقتصاده ذات التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر)الذي سهل من عملية استقدام العمالة الاجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي الذي يعده جزءاً من المنظومة الدولية وتماشياً مع توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون اية عراقيل، الامر الذي ادى الى فتح مجال واسع للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز في الموارد البشرية ، ونظراً للزيادة المطردة لوجود العمالة الوافدة الى العراق بشكل عام وانعكاساتها على الجوانب الامنية.

[1]) رشا ظافر محيي الدين، أثر علم الأعمال الأجنبية على العمل العراقي دراسة في ضوء القانون العراقي ،مصدر سابق ذكره, ص٣٤٧

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١- استحوذت العمالة الوافدة على أغلب فرص العمل في العراق المتوافرة في العراق ولاسيما بعد الانفتاح الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣واستعانة أرباب العمل بهم بشكل كبير وملحوظ بسبب انخفاض أجورهم وتحمل العمل لساعات طويلة مقارنة بالعمالة العراقية.

٢- أن أمن وسلامة الدولة من اهم الاهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها وان وجود العمالة الوافدة ولاسيما الخطرة منها على الأمن المجتمعي والاقتصادي تؤدي إلى منافسة العمالة الوطنية وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد نسبة الجريمة والتي تسعى الدول جاهدة إلى التخلص منها.

٣- لم تظهر نتائج مسح القوى العاملة والذين صدر من قبل الجهاز المركزي للإحصاء بيانات حقيقية وواقعية عن العمالة الوافدة في العراق كون مسح القوى العاملة لم يكن مسحاً أسرياً شاملاً وان هنالك عمال غير مسجلين رسمياً يعيشون في مخيمات اللاجئين ومواقع البناء والمتاجر واماكن سكن غير نظامية لذلك اعداد العمالة الوافدة وفق نتائج المسح غير دقيقة على الرغم ان هناك اعداد كثيرة من العاملين الاجانب دخلوا بصفة غير نظامية ويعملون في القطاع الخاص.

٤- ان قدوم العمالة الوافدة وبأعداد كبيرة وغير مخطط لها تؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة فضلاً عن ذلك أن وجود هذه العمالة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي من اهم اسباب توجه بعض تلك العمالة التي قدمت للعمل لأغراض اخرى وهو تحصيل الاموال بطرق غير مشروعة مثال على ذلك الجريمة والإخلال بالأمن المجتمعي.

٥- ضعف البيانات الدقيقة والكاملة عن العمالة الوافدة وخصوصاً البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية لهذه العمالة وكذلك قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع العمالة الاجنبية.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة وضع القوانين التي تنضم دخول هذه العمالة، وفرض ضريبة الدخل لأن جزء كبير من دخول هذه العمالة يتم تحويلها إلى مواطنهم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي.

٢- ضرورة أن يكون الطلب على العمالة الوافدة كمكمل للعمالة العراقية وتركيز الاستقدام على العمالة الماهرة والمؤهلة وبضوابط محددة كضرورة للتقليل منالاعتماد على العمالة الوافدة من خلال ترشيد استقدام العمالة الوافدة بلوائح وقوانين موضوعيه.

٣- دعوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى ضرورة تشكيل لجان تعمل على تطبيق سياسات التوطين وذلك بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة شرط أن تكون هذه العمالة مدربة ومؤهلة للعمل وأن تضع ضوابط معينة لتشغيلها وتقييمها ومحاسبتها وليست مسألة تفضيل العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

٤- العمل على ضبط الحدود الدولية والسيطرة عليها من أجل منع دخول العمالة بصورة غير قانونية ومتابعة الداخلين إلى البلاد لأغراض السياحة ومنعهم من البقاء على الاراضي الوطنية بعد انتهاء فترة اقامتهم فضلاً عن ضرورة أنشاء قاعدة بيانات رصينة عن العمالة الوافدة والتي ستسهم في رسم السياسات الخاصة بسوق العمل العراقي.

٥-ضرورة توفير البيانات عن حجم التحويلات المالية التي تقوم بها العمالة الوافدة من العملة الاجنبية إلى مواطنه من أجل معرفة مدى تأثير هذه التحويلات على الاقتصاد العراقي.

٦-العمل على تدريب الموارد البشرية المحلية على أعلى المستويات من أجل ان تكون جاهزة وقادرة على الاحلال محل العمالة الوافدة لاسيما في القطاعات التيلا يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة.

٧- ضرورة التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل متابعة العمالة غير الشرعية من خلال تنظيم جولات تفتيشية لسوق العمل العراقية، لأن هذا الأمر قد يكون له علاقة بالوضع الأمني في الدولة.

المصادر

اولا: الكتب العربية والمعربة

١) غالب علي الداوودي، شرح قانون العمل وتعديله دراسة مقارنة مع ملحق بن النصوص و "آخر التعديلات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٤

٢) أحمد مبارك سالم، كثافات الأعمال الوافدة في مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، مركز الخليج للتنمية السياسات، مملكة البحرين، ٢٠١٤

٣) عبد القادر إسحاق إسماعيل، التنمية الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي ومناسبات الموارد البشرية والوافرة لممثلتها الخليجية" عربي الأكاديمية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩

ثانيا: البحوث والدراسات

١) جمال السلمان، واخرون، مفهوم وحقوق الاملاء الوافدة المترابطة الموقوتة في دوال مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ضوء التطويرات الشرعية والتنفيذية سلسلة الدراسات الاجتماعية والعملية، المكتب التنفيذي للمجلس وزراء العمل ومجموعة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الدول، العدد ٦٤، الطبعة الأولى، مملكة البحرين، ٢٠١١.

٢) بسمة الرحمن عودة الصباح ,العمالة الوافدة في العراق: الاسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية" مجلة أوروك، المجلد ٨، العدد ٣، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠١٥.

٣) محمد ديتو، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دوال مجلس التعاون الخليج, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بيروت، ٢٠٠٦.

٤) باقر النجار، "العمالة الأجنبية, وقضية الهوية في الخليج العربي"، مجلة عمران، المركز العربي للدراسات و البحوث ودراسات السياسات، العدد ٣، ٢٠١٣.

٥) لبنى عبد الله القاضي، أثر الأعمال الأجنبية في التغيير الاجتماعي في الدول العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب في الرياض، الرياض, ١٩٩٠

٦) رشا ظافر محيي الدين، أثر علم الأعمال الأجنبية على العمل العراقي دراسة في ضوء القانون العراقي، مجلة جمعية تكريت لحقوق، السنة ٧، المجلد ٧، العدد ٢، الجزء ١، ٢٠٢٢.

٧) كاملة عبد الواحد هادي، مستويات البطالة المرتفعة في الاقتصاد العراقي ودور الأعمال الأجنبية الرخوة"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، تشرين الثاني, ٢٠١٩

٨) بنان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليج (التحديات والحلول) ,المجلة الاقتصادية الخليجية، مركز لدراسات البصرة والخليج العربي، العدد ،٢٠١٣

٩) أحمد عباس عبدالله الدليمي، العمالة وتثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبيل
معالجتها ، مجلة اقتصادية الأعمال للأبحاث التطبيقية، مؤتمر كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، المجلد ٢, ٢٠٢١

١٠) أحمد محمد أحمد مقبل و محمد عبدالله باناجه، العمالة اليمنية سوق خصاص واتجاهات الاعمال اليمنية في اليمن" مجلة العلوم الإدارية، اليمن، العدد ١، السنة ١، ٢٠١٠.

١١) زينب كامل كاظم، إيمان حسين الفضلي، دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق الولاء التنظيمي
الدراسة الإستطلاعية لقسم التفتيش/ دائرة صحّة الرصافة، مجلة الرياضة للمال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول،٢٠٢٠.

ثالثا: شبكة الانترنيت الدولية :

١) نبيل جعفر عبد الرضا , العمالة الأجنبية في العراق، لمزيد من التفاصيل متاح على الرابط الالكتروني: https://m.ahewar.org, , اخر زيارة في ٢٠٢٥/١/١٥

٢) حيدر الجراح "العمالة الوافدة, إلى العراق واثارها الاقتصادية و الاجتماعية, شبكة معلومات النبأ ، متاح على الرابط الالكتروني(https://annabaa.org)اخر زيارة في ٢٠٢٥/١/١٠